تقنيات وضع الخطة:

خطة البحث هي خطوة هامة من خطوات اختيار موضوع البحث العلمي، وتتصل اتصالا وثيقا بعنوان البحث وإشكاليته المطروحة، إذ يتحكم ذلك في تقسيم البحث وضبط خطته؛ لهذا فإن الباحث عندما ينتهي من اختيار موضوع بحثه ويضبط عنوانه ويطرح إشكالية، يتجه مباشرة إلى تقسيم بحثه وفق خطة أولية مبدئية مقترحة.

- أولا- تعريف الخطة:

لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة به، بناء عليها يقسم التقسيم المناسب له، فالخطة هي التي تعطي عند النظرة إليها الانطباع الأول عن صورة العمل في البحث، فتؤلف ما يشبه فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محلة البحث؛ حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، من هنا يقتضي إعطاء تلك الخطة أو التصميم الاهتمام الأكبر.

ويمكن تعريف الخطة بأنها هيكل البحث العلمي وبناؤه الذي يقوم عليه، وهندسته وتصميمه الذي يقسمه تقسيما منطقيا إلى عناوين رئيسية تتفرع عنها عناوين أخرى (فرعية أو ثانوية)، أو يقسمه إلى قوالب، تتضمن العناوين الرئيسية للبحث والعناوين المتفرعة عنها، وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وعناصره.

- ثانيا- شروط خطة البحث العلمي:

1- أن تكون خطة البحث العلمي منسجمة مع عنوان البحث وإشكاليته وفرضياته.

2- أن يكون ترتيب تقسيمات الخطة منطقيا ومتسلسلا، يفضي كل قسم منها إلى إلى القسم الذي يليه بسهولة ويسر.

3- ضرورة الربط والتنسيق بين عناوين الخطة، فيكون عنوان الفصل مثلا مستمدا من عنوان الباب، وعنوان المبحث مستمدا من عنوان الفصل ومتفرعا عنه ودالا عليه.

4- مراعاة التدرج المنطقي من العام أو الخاص، أو من الكل إلى الجزء، فمثلا يتناول الباحث تعريف المصطلح قبل خصائصه، أو التسلسل المنطقي الذي تتطلبه مثلا دراسة مراحل تطور ظاهرة معينة، فيجب ذكر هذه المراحل حسب تسلسلها الزمني.

5- أن تكون الخطة متوازنة في جانبها المادي والشكلي (التوازن الشكلي)، وهو ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية أفقيا وعموديا؛ كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب البحوث.. وهكذا.

6- إن للتوازن الشكلي تأثيرا على الجانب الموضوعي للبحث، ومن ثم يتعين مراعاة توازن الأفكار المعروضة والمطروحة من حيث الأهمية؛ فلا يصح أن يركز البحث في القسم الأول منه على فكرة رئيسية بالتأصيل والتفصيل والتحليل، ويغفل ذلك في القسم الثاني الذي يقتصر فيه البحث على فكرة ثانوية لا طائل منها ولا علاقة لها بموضوع البحث.

أيضا يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه لموضوع البحث من مشكلة البحث أو الفكرة العامة للبحث، فتكون جميع عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها الإشكالية الرئيسية للبحث.

7- أن تكون الخطة متوازنة في جانها الموضوعي (التوازن الموضوعي)؛ وهو التناسب الموضوعي في حجم التقسيمات الرئيسية وأيضا التقسيمات الفرعية قدر المستطاع وفي حدود الإمكان أي في مضمون الفصول المخصصة لكل باب، ومضمون المباحث المخصصة لكل باب، ومضمون المباحث المخصصة لكل مبحث؛ حتى تكون تقسيمات الخطة متوازنة من حيث الكم والحجم.

في سياق متصل، وتحقيقا لهذا التوازن الموضوعي على الباحث أن يراعي عدد الصفحات المخصصة لكل قسم من أقسام الخطة، فلا يعقل مثلا أن يتضمن الفصل الأول خمسين (50) صفحة، في حين يكون عدد صفحات الفصل الثاني خمسة

عشر (15) صفحة، والفصل الثالث ثلاثين (30) صفحة، وهكذا مع المباحث والمطالب.

ملاحظة:

يمكن للباحث **حل مشكلة توازن حجم تقسيمات البحث وعدد صفحاتها عن طريق اختصار أو اختزال الفصل الطويل**، أو محاولة حذف بعض الاقتباسات والاحتفاظ بأهمها وتشير إلى بقيتها في الهامش أو يلحقها بأخر البحث في ضمن صفحات الملاحق إن أمكنه ذلك، أو إضافة بعض الاقتباسات المفيدة في الفصل الأقل حجما، حتى يتناسب عدد صفحاته مع بقية الفصول الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن التوازن الشكلي والموضوعي يمكن للباحث تحقيقه بكثرة القراءة، والتفكير والتحليل، وثراء المادة العلمية، وأيضا مقدار كفاءته ومهارته وتجاربه، وأيضا استعانته بتجارب الآخرين.

8- تجنب تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة والمتخصصة، والحرص على إيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.

9- أن تكون خطة البحث مرنة تقبل التعديل والإضافة دون الإخلال بتوازنها. وتشير في الأخير إلى أن الخطة تبقى تقسيما مبدئيا وأوليا للبحث، ومن ثم فهي قابلة للتعديل؛ **بحيث يمكن أن يجرى تعديلها وفقا لمراحل البحث، وحسب الظروف والمواقف العملية التي يواجهها الباحث والصعوبات والعقبات التي تعترضه أثناء عملية البحث .**